ادوار بيرنز

التحدي الذي تواجهه النظرية السياسية

يصدر عن « دار الاداب » هذا الشهر كتاب هام بعنوان « افكار في صراع » من تأليف ادوارد بيرنز وترجمة الدكتور عبدالكريم احمد ومحمود الخضر وفيه تتبع لمذاهب السياسة والحركات الايديولوجية الرئيسية في العالم منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم .

وننشر فيما يلي ترجمة الفصل الخاص من الكتاب :

لقد أفعمت النظرية السياسية ، بوصفها دراسة اكاديمية ، بعدم اليقين والاضطراب في السنوات الاخيرة . ووجه اليها مفكرون مختلفون سهام النقد على اساس انها مجرد تدريب ثقيل عقيم في التفكير التاريخي . ويذهبون الى انها خلت طوال السنوات الخمسين الماضية من الاصالة ، وإنها لم تسهم بنصيب يذكر ، او بأي نصيب ، في نمو علم السياسة وتطوره . ويمكن تقسيم هؤلاء المفسرين بصفة عامة الى ثلاث مدارس : المدرسة النظامية ، والمدرسة التحليلية ، والمدرسة السلوكية . وتتفق هذه المدارس في الاعتقاد بأن دراسة النظرية السياسية كجانب من التاريخ لا قيمة لها ، ولكنها تختلف فيما بينها على الاسلوب والنتائج .

وابرز زعماء المدرسة النظامية هو دافيد ايستون من جامعة شيكاغو . وهو يرى ان انتصار « التاريخ » هو السبب الاساسي في انحدار النظرية السياسية الحديثة . وهو يعني بالتاريخ مفهوم ان كل الافكار تتحدد تاريخيا ، وان طبيعة الافكار ومسبباتها وتأثيرها كما تبدو في التاريخ هي جماع النظرية السياسية وجوهرها . ويقول ان زعماء الدعوة « للتاريخ » هم وليم أ. دانتج وشارلي هـ . ماك ايلوين وجورج هـ . سابابن . فالنظرية السياسية بالنسبة لدانتج هي مجرد صورة من التاريخ الفكري . وكان همه الوحيد تقريبا هو الكشف عن الخلفية الحضارية والسياسية لافكار لا حصر لها ثم عرض اثرها اللاحق . اما « تاريخ » ماك ايلوين ، كما تصوره ايستون ، فهو اكثر حتمية حتى من ذلك . فهو يعتقد ان الافكار مجرد نتائج لظروف تاريخية . وهي عنده ظواهر لا اساس لها ولا تأثير لها بذاتها ، ربما باستثناء اثرها في افكار اخرى . واخلف سابابن اكثر من الاثنين عن وجهة نظر « المؤرخ » البحت . فقد اظهر حماسة في اختيار السلامة المنطقية لنظريات الفلاسفة الذين نافسهم ، واهتم باحكامهم الاخلاقية . ولكن مدخله ظل مع ذلك مماثلا لغالبية المنظرين السياسيين الذين افترضوا ان « مهمتهم الكبرى في المسائل الاخلاقية ، الى جانب الوصف التاريخي ، هي التوضيح ـ مثل اللغويين المنظرين ـ وليست اعادة البناء ـ مثل المهندسين الاخلاقيين الخياليين » (١) .

لقد كان هدف ايستون الاول هو ان يضع حدا للنظرية السياسية بوصفها تدريبا في التاريخ الفكري وان يحل محلها البحث في القيم ونمو المبادىء الكبرى التي تضفي على علم السياسة حياة ومعنى . ويزعجه ان علم السياسة متخلف عن علم الاجتماع والاقتصاد في تحقيق نظرية عامة او نظامية . فهو يريد أن يرى دراسة السياسة وقد اصبحت تخضع لفكرة كبيرة متكاملة مثل مبدأ المنفعة الجدية في الاقتصاد او النظرية الداروينية في البيولوجي او نظرية اينشتاين في العلوم الطبيعية . واقرب ما حدث في السياسة من هذا النوع هو « قانون الاوليجارشية الحديدي » الذي قال به ميشيلز . ولكن مثل هذه الصياغات اضيق ، في نظر ايستون ، من ان تكون اطارا لمفاهيم علم بأكمله . ان ما يريده هو خطة نظرية واسعة الافاق توجه الدراسة والبحث في علم السياسة وتثيرهما وتكون معيارا لهما . فهو لا يرغب في نمط ميكانيكي جامد ، بل في نمط مرن في تدفق مستمر . « خطة من فروض العمل تعنق وتستخدم ما دامت تساعد في توجيه البحث التجريبي بطريقة تؤدي الى فهم افضل للمشاكل الاجتماعية ذات المغزى » (٢) . وبرغم اشارته الى البحث التجريبي فانه يضفي الى حد كبير على علم السياسة طابعا استنتاجيا . فهو يريد ان تكون الخطة النظرية الاساسية ، او النظرية العامة ، التي يدعو اليها مؤلفة من « افتراضات » يستنتج منها « تعميمات » اضيق . ومن هذه التعميمات تنبثق تعميمات « يمكن اثباتها تجريبيا » (٣) . ويبدو الشبه بين هذه الخطة والقياس الاستنتاجي المنطقي المعروف واضحا الى حد كبير .

---

(١) « النظام السياسي » نيويورك ١٥٣ ص ٢٥٤ .
(٢) نفس المرجع ص ٥٧ .
(٣) نفس المرجع ص ٥٨ .

ومن المزايا الرئيسية للمدخل الاستنتاجي للنظرية السياسية كما يصورها ايستون انه يجعل نمو القيم والمحافظة عليها في حيز الامكان. وهو يندد « بالواقعية المبالغة » التي يصر عليها لورد برايس وتباعه « والتي تتطلب ان يتجنب العالم الاجتماعي اي نوع من الحكم الاخلاقي كما يتجنب الوباء .

فايستون يرى في اعتناق مثل هذه الاحكام والدفاع عنها وظيفة رئيسية من وظائف النظرية السياسية . ويتساءل عن قيمة النظرية في الواقع اذا لم توفر مجموعة متكاملة من الاحكام يمكن استخدامها كمعيار لتقدير اي نظام سياسي والسياسات التي يضعها وينبعها ؟ ولما كانت الاحكام الاخلاقية متأصلة الجذور في الحياه العاطفيه للفرد فانها لا بد ان تؤثر في ابحاث الباحث . ومن ثم فان مما لا مندوحه عنه ان يفهمها ويدرك اثرها في ضوء نوع النظام او السياسات التي يعتقد انها مرغوب فيها . ان العلم ليست مجرد مسلمات يتقبلها كل انسان بلا جدل . فلا بد من فحصها واختبارها في ضوء البيانات التجريبية ، وكذلك ايضا في ضوء مجموعة الافكار او المبادىء التي يضعها الباحث كنموذج او نمط يحكم دراساته . وجوهر هذا النموذج او النمط هو النظرية العامة . ومن امثلة هذه النظرية في الماضي نظرية جون لوك في الحقوق الطبيعية ، ومبدأ اكبر قدر من السعادة الذي قال به جيرمي بنتام ، وربما النظرية الماركسية في الصراع الطبقي .

واكثر دعاة النظرية السياسية الاستنتاجية او النسقية Systematic طرفا هو الفرد رابوبورت الذي تأثر بايستون . وليس رابوبورت عالما سياسيا بل هو عالم رياضي وبيولوجي . بيد انه يهتم اهتماما عميقا بكل العلوم الاجتماعية وبخاصة بجهود جعلها علوما بحتة . ومنذ ١٩٥٥ كان مرتبطا « بمعهد ابحاث الصحة العقلية » في جامعة منشجان . ورابوبورت كداعية للنظرية الاستنتاجية يتجاوز الحد الذي يصل اليه ايستون . فهو في الواقع يكاد يفصل النظريه عن جمع البيانات والوقائع . ويذهب الى ان الملاحظة التجريبية قد لا تضيف شيئا مطلقا الى الفهم الدقيق للظواهر . فعالم الطبيعة قد يقضي عشرات السنين في دراسة دقيقة لسلوك امواج المحيط ، ولا يصل في النهاية الى فهم حركة الامواج اكثر مما كان يفهمها من قبل . ان دنيا العلوم كانت حسنة الحظ في القرن السابع عشر بظهور جاليليو جاليلي وسير فرانسيس بيكون . فالثاني كان تجريبيا اصر على ان النظريات يجب ان تكون منطبقة مع الواقع . اما الاول فلم يأخذ الوقائع مأخذ الجد الى هذا الحد بل اعتقد في ضرورة وضع النظريات عما « ينبغي » ان يكون في ظروف مثالية . ولو لم يتصرف هو نفسه على هذا الاساس لما صار لدينا قانون الاجسام الساقطة الذي لا ينطبق ، عملا ، على كثير مما يحدث على كوكبنا من سقوط . ومن ثم فان القانون ، من الناحية الواقعية ، خطأ . « ولكنه صحيح مع ذلك بمعنى اعمق . وبدون هذه القوانين الصحيحة مثاليا والخطأ واقعيا لما اتيح للرياضة الطبيعية اي تقدم » (٤) .

ويرفض رابوبورت الاعتراف بان هناك هوة لا يمكن عبورها بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية . فاهدافهما في رأيه ليست مختلفه في اساسها ، او ينبغي الا تكون كذلك ، واساليبهما يمكن ان تكون متماثلة تماما . بيد ان مشاكلهما حاليا مختلفة . فبالنسبة للعالم الطبيعي تعد مشكلة التعريف والتحديد والتقسيم الدقيق محلولة الى حد كبير ، او محلولة تماما . اما العالم الاجتماعي فما زالت هذه المشاكل غير محلولة لديه . فهو لا يستطيع افتراض ان اغلبية زملائه يعرفون ما يعني عندما يشير الى « الديموقراطية » او « الحريه » او « السيادة » ، او انهم يوافقون على سلامة تقسيمه للدول او الحكومات . ولكن اذا امكن حل هذه المشاكل يستطيع السير في تحقيق اهداف علمه على اسس مماثلة في جوهرها لما يفعله العالم الطبيعي . ولب هذه الاهداف هو اكتشاف « نظريات » يمكن استخدامها في تفسير الاحداث والتنبؤ بها . والنظرية بالنسبة لعالم الطبيعة مجموعة من القضايا الثابتة . وهذه القضايا الثابتة بدورها هي نتيجة منطقية بحتة لفروض او تعريفات اخرى . ومن ثم فان القضيه الثابتة تتوقف صحتها على سلامة القضايا الثابته السابقة عليها . وتستمر هذه العملية حتى تصل الى فرض اصلي يعتبر ثابتا بذاته . وبهذه الطريقة تكون نظرية « بحتة » متسقة منطقيا ولكنها ليست بالضرورة متفقة مع كل الوقائع . وهي افضل من آي شيء يكتشف بالاستقراء اذ تضفي معنى وتوجيها للعلم وتتيح « فهما » حقيقيا للظواهر .

ومن الغريب ان رابوبورت لا يستبعد الوظيفة المعيارية Normative للنظرية البحتة . فهو يرفض القول بان العلماء ينبغي ان يهتموا بما هو « كائن فعلا » والا يشغلوا انفسهم قط « بما ينبغي ان يكون » . فهو لا ينفر من فكرة النظرية « المحملة بالقيم » اكثر مما يفعل الاستاذ ايستون . ويذهب الى ان لب النظرية البحتة انها ينبغي ان تدل على « ما يجب ان يكون » في ظل ظروف معينة (ظروف مثالية حادة). ومثل هذه النظرية قد لا تكون لها « قيمة عملية » حيث ان الظروف المثالية قد لا تتحقق قط ، ولكن يغلب ان تكون لها قيمة « بحتية » . وبعبارة اخرى تكشف عن حقائق اساسية ، او توحي بوجود مثل هذه الحقائق ، في مواقف لا يمكن الوصول فيها الى هذه الحقائق بالبحث غير الموجه او بلا ايحاء . وفي النهاية يجب ان تكون النظرية البحتة اساسا للتنبؤ الدقيق في السياسة كما هو الحال تماما في العلوم الطبيعية . ولكن ليس من الحكمة في شيء ان نتوقع ذلك في عجلة اكثر مما ينبغي . فالنظرية مثل نظام الائتمان . « فللمرء الحق في المطالبة بان تكون هناك في « مكان ما » اصول تضمن عملية الائتمان . ولكن كثيرا جدا ما تكون هذه الاصول في المستقبل ، ومجرد التساؤل عن وجودها قد يكون بداية لسلسلة من المراجعات تفترض مسبقا عدم وجودها » (٥) .

وواضح بهذه الصيغه بمدو انه يحول دون بعد الامكانيات المستقبله لاية نظرية تقريبا ـ كالروحانية او علم الفراسة مثلا .

وثاني مدرسة تنطوي على روح التمرد ضد النظرية السياسية بوصفها نوعا من التاريخ الفكري هي المدرسة التحليلية . واعضاء هذه المدرسة ناقدون اكثر مما هم بناؤون . فهم لا يرون ان وظيفة المنظرين السياسيين هي تنمية مبدأ متكامل لتوحيد علم السياسة وتوجيهه على طريق قانون الجاذبية في العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر . انهم لا يعارضون في النظريات طبعا ، ولكنهم يؤمنون بالعدد لا بالوحدة . وفي نفس الوقت يحتجون على ما يفترضه كثير من « المؤرخين » من ان اية نظرية سياسية لا تفضل غيرها من النظريات ، او ان الفرق الوحيد المهم بينها هو الاختلاف في تأثيرها . وتطالب المدرسة التحليلية على النقيض من ذلك بان تخضع كل نظرية لاختبارات اما من التحليل المنطقي او الاستقصاء التجريبي او كليهما معا . وتتجاهلون كلية تطور الافكار السياسية ولا يهتمون بأثرها . فهم يهتمون اكثر بسلامة الافكار ، وبخاصة افكار الوقت الحاضر والمهم من افكار الماضي ، بصرف النظ

(٤) « المعاني المختلفة للنظرية » مجلة العلوم السياسية الامريكية (١٩٥٨) ص ٩٨٢ .

(٥) نفس المرجع ص ٩٨٨ .

عن وقت تكونها . ويشتركون مع المدرسة التسقيه في استخدام الاسلوب الاستنتاجي على نطاق واسع . فيستخدمون كثيرا عمليات المنطق كاسلحة ، وبخاصة ذلك النوع من المنطق الذي كثيرا ما اعتبر فرعا من الرياضة . وكتاباتهم مفعمة بالمعادلات والاحصاءات والصيغ الجبرية .

ويبدو ان نمو النظرية السياسية التحليلية كان من وحي حركة جديدة في الفلسفة تعرف باسم الوضعية المنطقية او الوضعية الجديدة. وقد تأسست الوضعية المنطقية حوالي سنه ١٩٢٠ على يد ما عرف باسم حلقة فينا التي كان من اعضائها رودولف كارناب واوتو نيورات وهانس رايخنباخ . وقد صار معظمهم من اللاجئين بسبب خطر النازي على النمسا . واستقر نيورات في انجلترا وكارناب ورايخنباخ في الولايات المتحدة . وقد حظيت الحركة الجديدة بما يسمها ايضا في كتابات ويتجنشتاين الذي هاجر من النمسا الى انجلترا قبل الحرب العالمية الاولى ، وكان مذهبه الرئيسي هو ان المهمة الوحيدة للفلسفة هو تحليل اللغة وتوضيحها .

والوضعية المنطقية فلسفة من اكثر فلسفات العهد الحديث تطرفا ومراسة . وهي تتجاوز كثيرا حدود الذهن الاستقرائية الى حد [illegible] بها اوجست كونت . ففي حين علم كونت ان المعرفه الوحيده التي لها قيمة هي تلك التي تأتي من العلوم ، ينبذ الوضعيون المنطقيون كل شيء ، على اساس انه بلا معنى ، اذا لم يمكن تحويله الى « واحد مقابل واحد » في الكون المادي . وكان كونت وخلفاؤه مكنفين بالاسلوب العلمي ، ويعتقدون امكان تطبيقه بنفس الفعالية في مجالات الاخلاق وعلم الاجتماع كما في ميادين الفلك والكيمياء . اما الوضعيون المنطقيون فياخذون العلوم نفسها باعتبارها الاسس الوحيدة للمعرفة ويرفضون كل شيء لا يمكن ترجمته الى اطار من العلوم الطبيعية او المنطق الرياضي. ويحولون الفلسفة الى مجرد اداة لاكتشاف الحقيقة في اتساق مع وقائع العالم المادي .

وهم يجردونها تقريبا من المضمون ويركزون همهم في البناء اللغوي والعلاقات اللغوية ، وفي محاولات اكتشاف وسائط اخرى للتعبير . وكثيرا ما تتخذ هذه الوسائط صورة رياضية .

ومن ابرز زعماء المدرسة التحليلية روبرت أ. داهل من جامعة ييل . ومن الامثلة الطيبة على عمله تشريحه لديموقراطية ماديسون في كتابه « مقدمة النظرية الديموقراطية » (٦) . فهو لا يهتم بالاسباب التي كتب ماديسون من اجلها ما كتب او بمصادر تعاليمه او اثرها . ويقسم نظرية ماديسون الى عشرة فروض ، مع بعض التقسيمات الفرعية في حالات معينة ، تحت عنواني « تعريفات » و « ظروف » . واسلوبه ليس استنتاجيا فحسب ، بل يكاد يكون ذا نكهة تذكرنا بالفلسفة التوحائية فهو يبين اولا ان نظام ماديسون له هدفان لا يتفقان . فهو من ناحية يهدف الى تحقيق فكرة انه ينبغي ان يتمتع جميع المواطنين البالغين بحقوق متساوية ، بما في ذلك حق تحديد الاتجاه العام لسياسة الحكومة . ومن اغراضه من ناحية اخرى ان يعطي للاقليات ، المؤلفة من الطبقات الغنية والاغنياء ، سلطات ومميزات معينة لا تنالها الجماهير. ولا بد من حماية هذه السلطات والمميزات بضمانات دستورية . كما ان لنظام ماديسون هدفا اخر في رأي داهل . فتعريفاته غامضة وتحمل اكثر من معنى ، وافتراض بعض القضايا على انها ثابتة بذاتها وهي بعيدة عن ذلك كل البعد . وفيه استنتاجات « مشكوك فيها وغالبا ما تكون خطأ » ، واهم من ذلك كله انه مفعم بالتناقضات الداخلية . فكثير من نظرياته يعتمد على نظريات او تعريفات سابقة لم تقم الدليل على سلامتها . وبالجملة سلامة السوابق تنهار ايضا النتائج . وباختصار يعتبر نظام ماديسون « غير قابل للتفسير منطقيا » .

وقد ابدى الاستاذ داهل في مؤلف سابق ، كتبه مع شارلز أ. لندبلوم ، اهتماما اعمق بالمضمون التقليدي للفلسفة السياسية . وبرغم انه خصص هو ومساعده القسم الاكبر من الكتاب لتحليل العمليات والاساليب الفنية فانهما ناقشا ايضا بعض المشاكل الاساسية التي تردد اصداؤها في التفكير السياسي لدى البشر منذ قرون . واكثر من ذلك انهما اهتما بالقيم — او بالاهداف كما يسميانها . وعرفاها بانها اهداف « النهضة » التحررية الاشتراكية ، وهي الحرية والعدالة والمساواة والامن والرفاهة والتقدم . وبرغم انهما اعربا عن عدم ايمانهما في « البدائل العظمى » فانهما لم يترددا في تفضيل النوع الليبرالي الديموقراطي من المجتمع مقابل النوع الشمولي . ونبذا في نفس الوقت الطوباوية . وتصورا المجتمع الحديث على انه يمر بثورة في الاساليب الفنية . وتتألف هذه الثورة من تغيرات في « اساليب » العمل الاجتماعي ، ولكن بدون اعتناق نمط شامل لاعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي . فمثل هذه الخطط الكبرى لم تعد ضرورية حيث ان كثيرا من اهدافها الاساسية قد تحقق فعلا بواسطة الثورة في الاساليب الفنية . فمثلا يقول المؤلفان ان « الاشتراكية والرأسمالية مما قد ماتا . » ولم تمت الاشتراكية بسبب نقص فيها ولكن بسبب نجاحها . فقد اتجهت اقتصاديات الغرب نحو « الفابيين اكثر مما اتجهت نحو جلانستون والليبراليين » ، وربما اقرب الى ماركس من هربرت سبنسر » (٧) . ولكن هذه النتائج لم تحقق بناء على اختيار متعمد لمثل اعلى فحسب . وبدلا من ذلك فانها تمثل تغييرات جزئية قصد بها تحقيق اغراض معينة . بيد انها جماع تأثير ثوري كما لو كانت عناصر برنامج طوباوي .

وليس من اليسير اكتشاف انصار اخرين للمدخل التحليلي للنظرية السياسية . فمن بين اكثر الكتاب انتاجا لمقالات عن الموضوع فليكس أ. اوينهايم ، الذي كان في جامعتي ستانفورد وديلاوير الى عهد قريب . ويهتم د. اوينهايم اهتماما عميقا باسلوب البحث وبالتعريفات والتقسيمات . فليس اهتمامه الاول هو وضع نظريات جديدة بل ابتكار معايير لاختبار سلامة النظريات الموجودة فعلا . ويعتقد ان من الاهمية بمكان كبير جدا الا تعتبر النظريات السياسية جميعا متساوية في القيمة ، وان النظريات التي تنجح في اختبارات تحليلية شديدة هي وحدها التي يجب ان تؤخذ مأخذ الجد . وخطته في التحليل استنتاجية الى حد بعيد وكثيرا ما تنطوي على صيغ رياضيه . ومن امثلة ذلك ، فيما يتعلق بمشكلة « السيطرة وعدم الحرية » ما يأتي : السناتور (ب) يرغب في تأييد مشروع بقانون ، أي ان يفعل (ج) . ولكن لما كانت الخطابات التي تلقاها تدل على ان اغلبية ناخبي دائرته (أ) يعارضون في (ج) ، فقد قرر تغيير رأيه ، اي أن لا يفعل (ج) لانه يخشى ان يفقد الانتخابات التالية اذا لم يغير رأيه ويعدل عن (ج) ، ومن ثم فهو يعتبر غير حر في مواجهة الاغلبية (أ) . فاذا كانت

---

(٦) شيكاغو (١٩٥٦) . ولا يقتصر الاستاذ داهل باهتمامه على التحليل وحده . وفي الكتاب المشار اليه يضع نظرية خاصة به يطلق عليها « الديموقراطية المتعددة الاطراف » . وهي مذهب الحكم بواسطة اقليات تتنافس بعضها مع بعض وتكبح بعضها البعض بصورة اكثر فعالية مما يمكن ان يتحقق باية كوابح دستورية . وتعتبر هذه النظرية ، في تقسيم الاستاذ ايستون ، من نظريات « القياس الضيق » او النظريات « المركبة » للتمييز بينها وبين النظريات « النسقية » .

(٧) « السياسة والاقتصاد والرفاهة » نيويورك ١٩٥٣ ص ١٦ ، ٥١٥ .

خشية (ب) هذه جعلته يعدل عن رأيه فان هذا العدول يكون تحت سيطرة (أ) . ولكن اذا لم يعدل (ب) عن رأيه وقعد الانتخابات التالية، نتيجة لذلك من الواضح ان (أ) لا سيطرة له على (ب) في تنفيذ (ج). وهكذا فان القضية تكون « اذا فعل (ب) (ج) عاقبه (أ) لانه فعل (ج) وبذلك تكون (أ ـ ب ـ ج) علاقة بغير حرية ، وربما بسيطرة بواسطة الاقناع . ومن الناحية الاخرى اذا فعل (ب) (ج) ، وعاقب (أ) (ب) لانه فعل (ج) ، تكون ـ أ ب ج ـ علاقة بغير حرية ، ولكنها بلا سيطرة » (٨) .

ويقترب د. اوبنهايم اكثر من ذلك الى وضع نظرية فيما يتعلق بدفاعه عن النسبية . وهو في هذا المجال اقل غموضا . فهو ينكر ان هناك اي صدام جذري بين النسبيين والاطلاقيين فيما يتصل بالقيم . ويذهب الى انه مما لا معنى له القول بان الاطلاقيين هم معاقل كل ما هو نبيل وطيب لانهم يؤمنون بالمعايير الابدية الخاصة بالحق والعدالة، وان النسبيين يغلب ان يكونوا من نوع اكثر انحطاطا لانهم لا يؤمنون بالمعايير الباقية . ثم يذهب الى انه من الخطأ ايضا وبنفس القدر التفكير في الاطلاق على انه الاساس الوحيد الراسخ للديموقراطية وفي النسبة على انها تولد عدم المسئولية والكلبية والعدمية . ويقول ان الاختلاف الاساسي بين الاطلاق والنسبية مسألة خاصة بنظرية المعرفة .

فالاطلاقيون يعتقدون ان العدالة والجمال والخير وقائع سامية اما لانها مطابقة لنمط الهي او على قوانين طبيعية او لافكار ثابتة بذاتها ، او لانها انبثقت كجماع ما بلغه التطور الاجتماعي . « والنسبية نظرية في المعرفة تنكر امكان اثبات ان اي شيء في ذاته خير او شر ـ او غير ذي موضوع » (٩) . فالنسبيون يذهبون الى انه من السخف القول،على اساس من نظرية المعرفة ، بان الديموقراطية خير او شر ، كما هو من السخف القول بان علم الذرة خير او شر. فالعقل البشري يستطيع ان يدرك« وقائع » علم الذرة وايضا وقائع الديموقراطية . ولكن الخير والشر صفتان معنويتان .

ومن ثم ينتهي اوبنهايم الى ان القيم المعنوية لا علاقة لها بنظرية المعرفة . فالتفضيلات الاخلاقية تنبثق من الانفعالات وليس من المعرفة الموضوعية او عن وجهات نظر في الحقيقة . « فالنسبي يستطيع ، دون تناقض من ذاته ، ان يحبذ التمييز او المساواة ، وان يمارس التسامح او التعصب او المبالغة في التسامح » .

ويرى الاطلاقيون انهم يختارون على اساس ان [illegible] فقد كان بعضهم محرريين وبعضهم محافظين . وناصر بعضهم من الديموقراطية وهاجمها بعضهم ، ومجد بعضهم الفردية وكرامة الانسان وبشر بعضهم بفضائل الاحترام والطاعة والمطابقة . والنسبيون هو ان هذه الصفات قيم اخلاقية وليست حقائق قابلة للاثبات . فيمكن اصدار احكام عليها او معها ، ولكن لا يمكن اثبات صحتها او عدم صحتها .

ومع ذلك فان اوبنهايم يذهب الى ان النسبية توفر جوا افضل لنمو المثل العليا الديموقراطية من الاطلاق . فيشير الى ان الاطلاقيين لا يعتنقون قيما معينة فحسب ، بل انهم يعتقدون ايضا امكان اثبات اتساقها مع معايير العدالة والحق المثالية . ومن ثم يغلب ان يفترض ان قيمة سليمة الى الابد وانها بناء على ذلك صالحة للجميع. والنتيجة هي التعصب الذي يصير في النهاية طغيانا واضطهادا . وعلى النقيض من ذلك يدرك النسبي ان المعتقدات الخاصة بالقيم مجرد تفضيلات شخصية لا سبيل الى اثباتها . وهو يختار منها ، في تواضع ، ما يفضله معترفا بحق جاره في اختيار شيء اخر. وبذلك يستطيع تجنب التعصب والرغبة في ان يجعل كل انسان اخر مثله تماما .

وتتصل النظريات التي تحاول تطبيق الاساليب الكمية الخاصة بالرياضة والعلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية بالمدرسة التحليلية برباط وثيق . وعدد هذه النظريات ثلاث اساسا : نظرية اللاعبين ، ونظرية المجال ، وعلم التوجيه . وكلها تهتم باسلوب البحث اكثر مما تهتم بمضمون النظرية . والتوجيه اقدم النظريات الثلاث وربما تعد اكثر ايحاء بالاراء السياسية والاجتماعية . وقد اسست في ١٩٤١ على يد نوربرت فيز استاذ المنطق الرياضي بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا . وقد صاغ مصطلح Cybernetics من كلمة اغريقية معناها « موجة الدفة » وطبقها على ميدان نظرية السيطرة والاتصال باكمله . ويشير « التوجيه » بصفة خاصة الى فكرة ان المخ البشري والالة الحاسبة الالكترونية السريعة يشتركان في عدة سمات . فكلاهما يرسل ويتلقى رسائل ويخزن المعلومات ويعيدها ويتذكر وقائع وصيغا وفي المستقبل لا ريب في ان الالات الحاسبة ستنمي فيها قدرة «التعلم» واكتساب المهارات مثل قدرة ضعفاء العقول من الدرجة الدنيا على الاقل. ويعرب الاستاذ فيز عن شكه في امكان اخضاع جميع مشاكل السيطرة الاجتماعية للحتمية الميكانيكية ، ولكنه يعترف بخطر تحول جمهرة الجنس البشري يوما الى آلات بلا عقول يتلاعب بها زعماء لا مبادىء لهم يعرفون كيف يقدمون الاسئلة الصحيحة للالات . بيد انه يفترض ان الالات موجودة وباقية ، وستظل نتائجها طيبة في حدود ما تتيح حلولا منظمة للمشاكل الحرجة .

وتشبه نظرية « التوجيه » الى حد كبير نظرية اللاعبين التي جاء بها جون فون نيومان ، وهو خبير هنغاري في الآلات الحاسبة السريعة صار استاذا للرياضيات في معهد الدراسات المتقدمة في برنستون . وفي ١٩٥٤ عينه الرئيس ايزنهاور في لجنة الطاقة الذرية. وتقوم نظرية اللاعبين على افتراض ان عمليات اتخاذ القرارات في مجالات السياسة والاجتماع تشبه الى حد كبير تصرفات اللاعبين في بعض الالعاب مثل الشطرنج والبوكر والبريدج . فالاهداف في الحالتين هي النصر والاساليب اساليب الاستراتيجية ، بما في ذلك الحساب والاشارة والتهويش والخداع .

ويقول مؤسسو هذه النظرية ان هذه العوامل تتصل بصفة خاصة بمجالات الحرب والدبلوماسية . وقد وضعوا صيغا رياضية محكمة [illegible] مثلا ، بما [illegible] (ب) وفي نفس الوقت تخدع الامه (ج) بايهامها بانها ستصرف بالطريقة (د) . وهم يفترضون ان الامم والافراد على السواء تحركهم المصلحة الذاتية وحدها والاصرار على الحصول على اكبر قدر ممكن من المزايا على حساب منافسيهم . ويعتبر انصار نظرية « اللاعبين » المنافسة قانون الكون في اصرار لا يقل عن اصرار الداروينيين الاجتماعيين .

ونظرية المجال اصلا مفهوم مستمد من العلوم الطبيعية . فعلماء الطبيعة يتحدثون عن مجال الجاذبية والمجال المغناطيسي . ويعنون بالاول منطقة القوة التي يؤثر فيها كوكب من الكواكب . والمجال المغناطيسي يتضمن منطقة القوة والقوى نفسها التي تنبثق من الجسم المغناطيسي على الاجسام القابلة للتأثر به . وتنطوي النظريتان على تفاعل متبادل واعتماد متبادل بحيث يؤلف كل مجال نمطا متكاملا او وحدة . ونظرية المجال في العلوم الاجتماعية اقل اعتمادا على الرياضيات واكثر اتصالا بعلم النفس من نظرية « التوجيه » او نظرية «اللاعبين ». والمبشر الاصلي بنظرية المجال في العلوم الاجتماعية هو كيرت لوين الذي كان عندما توفي سنة ١٩٤٧ مديرا لمركز ابحاث ديناميكية الجماعات في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا . وقد انبثقت تعاليم لوين من

(٨) « السيطرة وعدم الحرية » فلسفة العلم (١٩٥٥) ص ٢٨٦ـ٢٨٧

(٩) «دفاعا عن النسبية» مجلة السياسة الغربية (١٩٥٠) ص ٤١٦

فكرته الاساسية ان « مجال الحياة » للفرد او الجماعة محل الدراسة هو المجال الذي يجب على العالم الاجتماعي ان يتناوله . وكان يعني « بمجال الحياة » كل تلك الوقائع في وقت بذاته التي يتصور الفرد او الجماعة انها ذات مغزى . ومعيارالمغزى معيار برجماتي : فالعناصر التي لها نتائج بالنسبة للفرد او الجماعة ذات مغزى . اما غيرها فليس كذلك . ويذهب لوين الى ان « مجال الحياة » من ناحية الفرد او الجماعة من ناحية اخرى يعتمد احدهما على الاخر . ومن ثم فان الفرد وبيئته يؤلفان وحدة لا تنفصم . فلا يمكن فهم احدهما دون الاخر . وينطبق نفس الشيء على الجماعة وبيئتها . ولكن خصائص المجال في وقت بذاته هي وحدها العوامل المحددة . فالتاريخ قد يغير البيئة او يديمها ، ولكن العوامل الموجودة في لحظة بعينها هي وحدها التي لها اثر حاسم . ومن ثم يذهب منظرو المجال الى ان ما قاله جفرسون بوصفه مؤسس الحزب الديموقراطي لا علاقة له نطقا بالقرن العشرين . فكل ما له اهمية حقيقية هو مجموعة الافكار والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت الحاضر .

ولا تكتمل البحث في التمرد ضد النظرية السياسية بوصفها نوعا من التاريخ الفكري بدون مناقشة ما ادلى به الاركرز . وكما اشير من أسبقهم يركز السلوكيون اهتمامهم على السلوك السياسي للافراد والجماعات النشطة ، وليس على تنظيم الحكومات وسلطاتها الشرعية. ويهتم السلوكيون مثل اعضاء المدرسة التحليلية باساليب البحث . ولكن مدخلهم ليس استنتاجيا اساسا . وهم يبحثون عن المفاهيم او الصيغ التي يمكن ان تصلح لكشف اسرار العمل السياسي . فهم تجريبيون ومتحمسون للبحث الواقعي . وبرغم انهم شيدون احيانا بفضائل ما يسمونه النظرية النسقية ، فانهم لا يهتمون بالصيغ والانماط التي يتطلبها تكامل علم السياسة باكمله او توحيده . فما كان في وسعهم بمدخلهم الوضعي اساسا ان يضفوا الا أقل قدر من الاهمية على مثل هذه المبادىء . وهم يعتقدون ان علم السياسة مفهم فعلا « بالاسطورية » اكثر مما ينبغي ، ويرون ان النظرية العامة التي يقصد بها ان تكون اطارا فكريا سيزيد من مقدار هذه « الاسطورية » .

والرائد الكبير للنظرية السلوكية السياسية ومصدر وحيها هو آرثر . بنتلي . وبرغم انه ظل امدا طويلا مهملا وغير مفهوم فانه كثيرا ما يعد الان من المفكرين المنتجين حقيقة في القرن العشرين. وقد ولد بنتلي سنة ١٨٧٠ في فريبورت باليينوي . وبعد ان درس في كلية بورك لمدة عام وفي جامعة دنفر تجزء من عام اخر غادر الكلية بسبب سوء الصحة وعمل فترة في مصرف والده . وفي ١٨٩٠ دخل جامعة جون هوبكنز لدراسة الاقتصاد فاكمل مقرر الثلاث سنوات في سنتين وجاء ترتيبه الرابع بين الناجحين . وسرعان ما سافر بعد ذلك الى المانيا لمتابعة دراسته العليا في جامعتي برلين وفرايبورج . ولكن افلاس مصرف ابيه ارغمه على العودة الى الولايات المتحدة ، وحصل على درجة الدكتوراه من جون هوبكنز في ١٨٩٥ .ولم يقض بنتلي سوى فترة قصيرة في العمل الاكاديمي فبعد سنة قضاها محاضرا في جامعة شيكاغو صار صحفيا . فعمل مخبرا ثم كاتبا في صحف شيكاغو . ولحسن الحظ اتاحت له هذه الوظائف وقتا كافيا للتردد على المكتبات ودراسة ثروة ضخمة من المواد السياسية التي وقعت في متناول يده . واستغل هذه الفرص فاستطاع اصدار اشهر كتبه « عملية الحكم » في ١٩٠٨ . وقد ظل هذا الكتاب مجهولا تقريبا مدة عشرين عاما ، ثم اعيد اكتشافه في الثلاثينات واعتبر منذ ذلك الوقت من العمد . وفي ١٩٤١ عرضت جامعة كولمبيا على بنتلي ان يصير استاذا زائرا فيها للفلسفة . وباستثناء الفترة القصيرة التي قضاها في هذا المنصب ، قضى القسم الاكبر مما بقي من حياته كمزارع فاكهة ناجح في انديانا . بيد انه اشترك في ١٩٤٢ في حركة لاقلوت التقدمية . وعين عضوا في « اللجنة التقدمية القومية » وعهد اليه بالاشراف على الحملة في انديانا . وتوفي سنة ١٩٥٧ . (١٠)

وبرغم ان افكار آرثر ف . بنتلي ذات مغزى عميق بالنسبة للنظرية السياسية فانه لم يكن فيلسوفا سياسيا باي حال بالمعنى التقليدي للمصطلح . فقد كان يزدري التعميمات وما كان يسميه « بالسيادة الفكرية » كقوى دافعة للعمل البشري . فيقول « ان العقل كعامل مما زال هو الروح المتحركة لذاتها القديمة وقد جردت من خلودها .. ان العقل ، او القوات العقلية او الذكاء او ما الى ذلك ، بوصفه عاملا يسيطر على السلوك دجال ، واسوأ منه الذهن عندما يستخدم بدلا من العقل . ان هذه الفاظ نضع اسما مكان مشكلة » (١١) .

لقد كان بنتلي وضعيا بقدر ما كان أوجست كونت أو باريتو . وكان ينحو الى اعتبار الافكار العامة مجرد تضليلات او انعكاسات لمصالح الجماعات . وينعكس هذا المفهوم في موقفه تجاه الدولة وتجاه السيادة. فقد سخر بفكرة الدولة بوصفها كائنا عبقريا يقف وراء الحكومة [illegible] الجماعات والمصالح الممثلة فيها . ومصطلح « سيادة » لا معنى له ايضا . وقد يكون مفيدا كسلاح للدفاع عن حكومة قائمة اوكتعليل قانوني لسياسات او اجراءات معينة ، ولكن « بمجرد ان يخرج من صفحات كتب القانون او النشرات السياسية يكون اضحوكة تافهة مكشوفة » (١٢) .

وهناك عنصران يمكن ان نعتبرهما الفكرتين الجوهريتين في نظرية بنتلي السياسية . الاولى هو تحويله لعملية الحكم الى صفقة المصالح والجماعات وصراعها وتنافسها وتجاحها . وعرّف الجماعة بانها « طريقة تصرف يشترك فيها عدد كبير من الناس » . وتصور المصلحة على انها انتماء جماعة ما ينظر اليه من زاوية هدفه . ولما كان الاثنان مجرد طريقتين في النظر الى نفس الشيء ، فانه كثيرا ما جمعهما وتحدث عن مصالح الجماعات . وفي احد كتبه الاخيرة اغفلهما كلية واستخدم بدلا منهما تعبير « القطاعات المستعرضة » (١٣) .

وتصور كل حكم على انه ظاهرة من مصالح الجماعات التي تكون وتتحد وتضغط بضها على بعض وتتدافع وتتنافس وتتكيف لمحاولة تشويه صراعاتها . وبعبارة اخرى اعتبر كل حكم عملية من المساومات والحلول الوسط العملية . واشار الى انه لم يحدث قط في تاريخ الكونجرس الامريكي ان صدر تشريع باية طريقة اخرى .والسجل مفهم « بالصفقات » والمساومات مثلما حدث في تحديد مكان « راس المال الفدرالي » على البوتوماك بمساومة انصار هاملتون على اصواتهم مقابل الموافقة على تعهد الدولة بدفع ديونها . واورد امثلة اخرى على المقايضة الصريحة مثل تشريع التعريفة الجمركية وتشريع الانهار والموانيء . وقال ان ادانة مثل هذه الاساليب انكار صارخ للواقع . انه يكون بمثابة افتراض وجود « روح عامة نقية » تجعل في وسع المشرعين اصدار احكامهم « مطمئنين تماما لما فيه خير الشعب كله » (١٤) . واعتبر بنتلي مثل هذه الافتراضات خرافة بحتة . وانظر

---

(١٠) ان المعلومات عن تاريخ حياة بنتلي معظمها مستمد من مقال سيدني راتز « آ . ف. بنتلي وابحاثه في العلوم السلوكية » برتيجسن جورنال اوف سسيولوجي (١٩٥٧) .

(١١) « المعرفة والمعروف » بوسطون ١٩٤٩ ص ١٣١ – ١٣٢ .

(١٢) « عملية الحكم » ايلينوي ١٩٥٣ ص ٢٦٤ .

(١٣) النسبية في الانسان والمجتمع » نيويورك ١٩٢٦ .

(١٤) « عملية الحكم » ص ٣٧٠ .

الى الوظائف القضائية بنفس الطريقة تماما التي نظر بها الى الوظائف التشريعية . فكلها انعكاسات لمصالح الجماعات . وقال ان التعمق في اي حكم للمحكمة العليا سيكشف على الفور عن جماعات الناس التي وراء هذا الحكم والتي دفعت اليه . « ان القانون نشاط مثل الحكم تماما . وهو عملية جماعات مثل الحكم تماما . انه تكوين لمصالح الجماعات وتنسيق لها وتكييف لهـا وصراع بينهـا مثـل الحكم تماما » (١٥) .

وكما يتبين مما سبق كان العنصر الكبير التالي في نظرية بنتلي السياسية هو مفهومه عن الحكم « كنشاط » . وهذا المفهوم هو الذي جعله المؤسس الحقيقي للمدرسة السلوكية في النظرية السياسية . فقد ذهب الى ان الحكومة لا تتالف من موظفين او نظام دستوري مكون من برلمان ومحاكم ، بل هي شبكة ضخمة من الانشطة . ونطاق هذه الانشطة وطابعهما هما اللذان يحددان قوة الحكومة . فليس هنالك دكتاتور مثلا له سلطة مطلقة بمقتضى مركزه او شخصيته المسيطرة بل ان ما يوجد دائما هو دكتاتور ومعه الجيش ، او دكتاتور وطبقة ملاك الاراضي او طبقة اخرى هي التي تحكم فعلا . والدكتاتور يظهر كمجرد زعيم لطبقة . والطبقة نفسها هي التي تحكم حقيقة . وقد يعتقد المرء ان هذه الفكرة مساوية تماما للنظرية الماركسية في الحكم الطبقي . بيد ان بنتلي نقد ماركس لانه جعل تقسيمه الطبقي صارما اكثر مما ينبغي ،حيث جعل الطبقات كتجريدات والمبالغة الفجة في تاكيد الدوافع الاقتصادية .

ويرفض بنتلي رأي ماركس في ان احلال الطبقة العاملة محل الطبقة المالكة سيجلب معه فجرا جديدا من المساواة والحرية . اذ يبدو انه يعتقد انه لا بد من قدر كبير من الاستبداد في ظل نظام السيادة الطبقية بصرف النظر عن صورة الحكم . وكتب ان الحكم في بريطانيا ليس اقل استبدادا مما كان في عهد الستيودور . فمجلس الوزراء البريطاني يستطيع ان يفعل اشياء الان ما كان ملوك ستيودور ليحلموا بفعل مثلها . ان الشيء المهم حقيقة في رأي بنتلي هو علاقة القوى بين مصالح الجماعات المتنازعة والممثلة في الحكم . وعندما تكون هذه العلاقة متوازنة ومتكيفة الى حد كاف في المجلس التشريعي يهبط قيمة الجهاز التنفيذي . وعندما لا يكون التكيف كاملا في المجلس التشريعي ، وهذا ما يحدث كثيرا في الكونجرس الامريكي ، عندئذ ترتفع قوة الجهاز التنفيذي ليقوم بالعمل » (١٦) .

وعندما تحدث بنتلي عن السلوك او النشاط فهو يقصد الاستجابات الجسدية للافراد على طريقة العالم الستوني السيكولوجي . فهو لم يكن مهتما بالانسان ككائن منعزل او حتى في علاقة متبادلة مع افراد مستقلين . فاسلوبه في البحث انبثق من معارضته للتفسيرات الفردية والميكانيكية للسيكلوجية البشرية . ومن ثم ركز اهتمامه على الناس في نشاطهم الجماعي ، على « القطاعات المستعرضة من البشرية واعتبرها المادة الحقيقية للحكم . وقسم الانشطة الى « محسوسة » و « احتمالية » . وكان يعني بالمحسوسة الانشطة الفعلية او الظاهرة او التي تم تنفيذها . وبالاحتمالية الانشطة الكامنة او الممكنة ، قبل ظهور الفلاحين ببنادق معبأة في مزاد بيع العقارات المرهونة في ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ . فبرغم ان بنتلي اكد اهمية الافعال اكثر من الاراء او الافكار فانه لم يكن تجريبيا فجا الى حد تجاهل كل ما هو غير ملموس او مادي . وافترض ان الافكار ايضا جزء من السلوك . وصحيح انها ليست الا انعكاسات لمصالح جماعات ، ولكن لا يمكن فصل الانسان عن بيئه ، والفرد بدون جماعته السياسية مجرد طلسم سياسي لا وزن له . واخيرا ينبغي التاكيد على ان مفهوم بنتلي عن السلوك كان ياخذ طابع « المعاملات » . فقد ركز غيره ، من ماديسون الى شارلز أ. بيرد ، اهتمامهم على التشيع والمصالح والطبقات بوصفها عوامل وسيطة في التشريع والسياسة . وكان بنتلي هو الذي اثبت ان عملية الحكم مؤلفة اساسا من « معاملات » . اي من مقايضات ومساومات وحلول وسط وتكيفات بين مصالح جماعات متنافسة ، واحيانا متداخلة .

ومنذ احياء تعاليم بنتلي في الثلاثينات ازدهر المدخل السلوكي لعلم السياسة بخطوات واسعة . فقد وصف بعض عشرات المفكرين والمحللين الحكومة بانها صورة من صور النشاط وعملية الحكم بانها نتيجة لضغوط ومصالح متنافسة . وربط كارل و . دويتس ، من جامعة ييل ، صراع المصالح بالتوتر والمنافسة الدوليين . وقام أ.أ. شاتشنايدر ، من ويسليان ، وف .أ.كي ، من هارفارد ، وكثير من زملائهما بدراسة الاحزاب السياسية بوصفها جماعات ضاغطة وكعملاء ووسطاء لمصالح متنافسة في صراع من اجل المكاسب والامتيازات . وحلل عشرات اخرون السلوك الانتخابي مع الاهتمام الخاص بدور الاتحادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ووصف ستفن ك . بيلي ، من سيراكيوز ، صنع القانون بواسطة الكونجرس كعملية من المساومة والموازنة بين الضغوط المتنافسة من داخل الحكومة وخارجها . ويصور جون شمبرلين في « الانصبة الامريكية » و أ . بندلتون هرنج في « سياسة الديموقراطية » ، النظام السياسي كله على انه عملية تكيف العلاقات المتبادلة . وسخرا من فكرة ان « الانسان السياسي » يمكن ان نتوقع منه اعمال المصلحة الذاتية ويكرس نفسه لمفهوم مزعوم عن الرفاهة العامة او خير الامة . ويصر شمبرلين على شرط سابق ضروري ضرورة مطلقة لبقاء الحرية السياسية هو اتاحة الفرصة كاملة لمصالح الجماعات لتتنافس من اجل الحصول على الامتيازات والمكاسب التي تحت تصرف الحكومة . وقد كتب « ان الديموقراطية هي ما ينتج عندما تكون هناك حالة توتر في المجتمع لا تسمح لاية جماعة واحدة بالتطلع الى القوة كلها » (١٧) .

ومن العسير تحديد عدد السلوكيين الحديثين الذين تأثروا مباشرة ببنتلي . فكلهم جميعا يتفقون معه في انكار ان الضغوط السياسية شريرة او غير اخلاقية . ويعتبرونها مثله واقعا اساسيا في الحكم الحديث ، ولا يعدون نتائجها اكثر شرا مما اطلق عليه جيمس ماديسون « نقائص التشيع » . ولكن لم يحذ منهم سوى قلة حذو بنتلي في تطرفه بانكار المغزى السياسي للفرد وجعل نشاط الجماعة هو كل مادة السياسة . فبالنسبة للاستاذ هرنج الحكم هو « عملية تكيف العلاقات المتبادلة بين الافراد والانظمة والمثل العليا والمصالح » (١٨) . ويقر شمبرلين ايضا باهمية الفرد ، وبخاصة اذا كان زعيما سياسيا قويا ، في موازنة المصالح المتنافسة وتكييفها . واخيرا ، لا يشارك اي من السلوكيين المعاصرين بنتلي في كليته تجاه الديموقراطية . وليس هناك من يستطيع اثبات ان هذا الفيلسوف كان مناهضا للديموقراطية (١٩) ، ولكن نبذه للمثل العليا السياسية باعتبارها مجرد تعقيدات واعتقاده أن الاستبداد ، في صورة او اخرى ، امر دائم في التاريخ السياسي يبدو انهما يشيران الى انه لا يؤمن بايةصورة من صور الديموقراطية . وعلى النقيض من ذلك يؤكد الاستاذ بيلي الضرورة الجوهرية « لنظام سياسي معقول يعكس ارادة الاغلبية ويجعل في وسع المواطنين ان يحاسبوا حكامهم معينين بالذات على القرارات السياسية ويحملونهم مسئوليتها » (٢٠) . ويقول الاستاذ هرنج ان الايمان

(١٥) نفس المرجع ص ٢٧٢ .
(١٦) نفس المرجع ص ٣٥٩ .
(١٧) « الانصبة الامريكية » نيويورك ١٩٤٠ ص ٣١ ـ ٣٢ .
(١٨) « سياسة الديموقراطية » نيويورك ١٩٤٠ ص ٣٧ .
(١٩) ر.م. ماكيفر يعتقد انه كان على الاقل لا ديموقراطي . « تسيير الحكم » ص ٢٢٠ .
(٢٠) « الكونجرس يصنع قانونا » نيويورك ١٩٥٠ ص ٢٣٩ .

بالديموقراطية ، في هذا العالم الذي تتصارع فيه المصالح وتتنافس، قد لا يكون ممكن التطبيق عمليا ، ولكنه يؤكد انه يمثل « اوضح امال المدنية اليوم » (٢١) .

والسلوكيان المعاصران اللذان يمكن اعتبارهما من اكثر اتباع بنتلي سنية هما برتام م . كروسي ودافيد ب . ترومان . وقد حظي برترام م . كروسي بتجربة راسعة كمستشار ابحاث لكثير من لجان الكونجرس والمنظمات الخاصة مثل « معهد الشئون العامة » .ومن١٩٤٦ الى ١٩٥١ كان السكرتير التنفيذي « لمجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الجمهورية » ، وفي ١٩٥٢ كان مديرا لابحاث « اللجنة الديموقراطية القومية » . وهو يتفق مع بنتلي في كل التفاصيل تقريبا ، مؤكدا اهمية مصالح الجماعات ووصف نشاطها بانها جوهر الحكم ذاته . ويشترك مع بنتلي في انكاره لاهمية الافراد كوحدات منعزلة ، وذهب الى ان اية اهمية قد تكون لهم « تنبثق من علاقاتهم فعلا او احتمالا بجماعات » (٢٢) . بيد انه يبدو انه لا يؤكد عناصر المساومة والمقايضة في العملية التشريعية كما يفعل بنتلي. وقد جعل لكتابه « الصراع التشريعي » عنوانا ثانويا هو « دراسة في الصراع الاجتماعي » . وبما يتفق مع هذا العنوان كان اكثر ادراكا من استاذه للمخاطر الكامنة في تنافس مصالح الجماعات . وهو يحددها باسها « التوقف والعنف والدكتاتورية » . وبرغم انه يقلل من احتمالات وقوع اي من هذه الاخطار فانه يقر بانها جميعا ، وبخاصة الاول والثاني، ممكنة جدا . وفي حين كان بنتلي مكتفيا بالوصف والتفسير ، يعتبر كروس عيوب النظم السياسية من الخطورة بحيث ان ذلك يبرر محاولات الاصلاح . وهو يظل وفيا لتعاليم بنتلي رغم ذلك في اصراره على ان الافكار ليست لديها فرصة النجاح بدون تاييد مصالح قوية .

ويعد دافيد ب . ترومان ، من جامعة كولمبيا ، اقل من ذلك سنية بقليل . ففي مؤلفه الرئيسي « العملية الحكومية » يستشهد ببنتلي كثيرا ويعترف بأن محاولة فيلسوف انديانا « ان يصوغ اداة » كانت « حجر الزاوية الرئيسي في تفكيره » (٢٣) .ويشترك مع بنتلي في انكاره لوجود افراد مستقلين منعزلين ويندد بالاتجاه الى « تفسير » سياسات الاتحاد السوفياتي على اساس شخصية ستالين ، او« التعامل الجديد » على اساس شخصية فرانكلين روزفلت . وينبذ مثل بنتلي ايضا فكرة « المصلحة العامة » التي فوق مصالح الجماعات المختلفة التي تتالف منها الامة . بيد انه يضيف عنصرا جديدا تماما لم يدركه بنتلي . وهو تلك الكتلة الضخمة من المصالح غير المنظمة ، او ما يسميه « قواعد اللعبة » . وهذه المصالح غير المنظمة في الحقيقة مبول او معتقدات اكثر منها اتحادات او جماعات . ولكنها مع ذلك مصالح، واي اخلال جدي بها « يؤدي الى تفاعل منظم وتاكيد مطالب واضحة الى حد كاف لتحقيق المطابقة » (٢٤). و« قواعد اللعبة » تصير جزءا من عادات معظم الافراد نتيجة للتجربة المبكرة بين العائلة وفي المدارس الابتدائية والثانوية . وهي تنطوي على مفاهيم للعدالة والانصاف تماثل تلك التي تتضمنها الوثائق الكبرى في التراث القومي مثل « قائمة الحقوق » . وبرغم ان « قواعد اللعبة » قد لا تكون دائما مسيطرة او مفهومة بوضوح فانها تحظى بالاعتراف على نطاق واسع بحيث انها ذات نفوذ كابح على مصالح الجماعات المنظمة وترغمها ، الى حد كبير، على التقيد بالتوقعات الديموقراطية للمجتمع .

---

(٢١) نفس المرجع ص ٣٥ .

(٢٢) « الصراع التشريعي » نيويورك ١٩٥٣ ص ٥ .

(٢٣) « العملية الحكومية » نيويورك ١٩٥١ مقدمة ص ٦ .

(٢٤) نفس المرجع ص ٥١٢ .

وليس الاختلاف بين اولئك الذين يفضلون المدخل التاريخي للنظرية السياسية واولئك الذين يعارضونه مما يمكن تسويته بسهولة . فمما يزيد جانب خصوم « التاريخ » الحاجة الى تحليل اكثر للنظريات السياسية ، والحاجة الاكبر الى اساليب دقيقة لاختبار صحتها . ومما لا ريب فيه ان كل النظريات ليست متساوية من ناحية سلامتها ، ولكن بأية اساليب او معايير تقاس وتختبر ؟. ان يكون المعيار المطابق لنظرية ما تنطبق بدورها على نظرية او بعد سابق ، امر موضع جدل . ويبدو من المشكوك فيه ايضا ان يؤدي تحويل النظريات الى معادلات جبرية الى اي مكاسب حقيقية في هذا المجال . فالرياضة اساسا لغة اخرى ، وسيلة اكثر ملاءمة ودقة للاتصال . ورموز الرياضة تمثل عادة مفاهيم او تجريدات ، ولكن اذا لم تكن المفاهيم نفسها متساوية فلا فائدة من تحويلها الى صيغة قد تكون سليمة رياضيا ولكن مشكوك في سلامتها واقعا . ويمكن اثارة تساؤلات مماثلة فيما يتعلق بمنفعة « النظرية النسقية » بوصفها اداة استنتاجية لتوحيد علم السياسة وتوجيهه . وقد ظهرت في اقتصاديات القرن التاسع عشر عدة نظريات مماثلة . ولا شك ان كثيرا منها كان له اثر مثمر ومثير ، ولكن معظمها كان مصيره النبذ حتى الان ، ولا يهم كثير من الناس بالنتائج المستمدة منها . وربما كان مصير النظريات المقابلة في علم السياسة مماثلا .

بيد ان المنظر السياسي الذي لا تكفيه مجرد الدراسات التاريخية ليس مرغما بالضرورة على الالتجاء الى الاستنتاج ، الرياضي او غير الرياضي. فهناك ميدان شاسع من الادلة من علم النفس والانتروبولوجي تنطوي على احتمالات في الاختبار السياسي لم يلمسها احد تقريبا. فالنظر الذي يرغب في اختبار قاعدة ان القوة هي اساس كل سلطة مثلا يجد ادلة كافية تؤيدها وتنفيها في مكتشفات علماء الانتروبولوجي. فسيكتشف ان هناك بعض القبائل استطاعت تطبيق نظم سياسية اقتصادية معقدة نسبيا بقدر من الاكراه لا يزيد كثيرا عما يستمد من عادات الطاعة والاحترام للعرف . وهناك قبائل اخرى اعتبرت الجلد والتعذيب والاعدام امورا لا غنى عنها للنظام الاجتماعي . وبرغم ما قام به هارولد د . لاسويل واريك فروم والسي فرانكل برونزويك وغيرهم من اعمال في الكشف عن البواعث السيكلوجية للسلوك البشري ، لم تستخدم المعلومات السيكلوجية في اختبار النظرية السياسية ،وهناك مثال طيب يمكن البدء به هو نظرية الفراغ الاجتماعي التي جاء بها امل دوركهايم ونماها سبستيان دي جراتسيا . وتبعا لهذه النظرية يعد فقدان المعتقدات السياسية والاخلاقية اللغة الرئيسية للعصر الحديث. فالفرد بعد ان فقد كل ما يستطيع ان يتشبث به وقع فريسة للقلق والاحساس بعدم الجدوى والقنوط . ويؤدي هذا القلق في صورته الحادة الى الانتحار او الى العنين الشديد الى التضامن مما يؤدي الى الخضوع التام لدكتاتور . ونظرية لها مثل هذه الدلالات السيكلوجية الضخمة تتطلب اثباتا سيكلوجيا شاملا .

وبصرف النظر عن قيمة المعلومات المستمدة من المصادر الاخرى ما زال للادلة التاريخية مكانها في النظرية السياسية . ويتضمن التاريخ تاريخ الافكار . والجديد في النظرية السياسية لا يزيد عن الجديد في اي ميدان فكري اخر . ولهذا السبب فان مما يسهل الحكم على النظرية السياسية المعاصرة دراسة ملاحظات الكتاب السابقين على موضوعات مماثلة . فلا يضيع وقت اي شارح حديث للنظرية السياسية اذا شغل بدراسة مقارنة لاراء روسو ولوك . كما انه من المفيد لدعاة « السياسة الواقعية » ان يدرسوا مكيافللي . ان النظرية السياسية موضوع معقد ، معقد الاصول ومتعدد المعاني . والمطالبة بان يخضع لتفسير موحد امر يبدو غير منطقي تماما .